العدد (24), أكتوبر2022, السنة السادسة

المِهنية
AL-MEHANEYA

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

دورية - متخصصة في نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات
والكليـات الأكاديمية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

إفتتاحية العدد:

دور فعال للأجهزة الرقابية العليا
في التدقيق على الكوارث

دور الأجهزة العليا للرقابة
في التدقيق عند حدوث الكوارث

دورية - متخصصة في نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات
والكليـات الأكاديمية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

دور فعال للأجهزة الرقابية العليا في التدقيق على الكوارث

يؤكـــد بحث « دور الأجهزة العليا للرقابة في التدقيق عند حدوث الكوارث» على الدور الحاســـم للأجهزة العليا للرقابة ضمن إطار الحكم الرشـــيد ومبدأ المســـاءلة، باعتبارها أجهزة رئيســـية للتدقيق ومراقبة الإنفاق العام.

ولتلـــك الأجهزة الرقابيـــة مكانة خاصة في بناء واســـتدامة آليات مســـاءلة أقوى وأكثـــر فعالية بين الحكومات ومواطنيها، حيث أثارت الكوارث الكبرى التي حدثـــت مؤخرا اهتمام الأجهزة العليا للرقابة على المستوى الدولي، كونها مهتمة باستخدام الأموال المرتبطة بالكوارث كما هو الحال في جميع الأموال العامة.

ومـــع تزايد المخاطر الناجمـــة عن الكوارث الطبيعيـــة ، أصبح الاهتمام بالتدقيق علـــى تلك المخاطر ومتابعتهـــا أمر بالغ الأهمية في الوقت الراهن ، حيث تشـــير الأرقام إلى أن معـــدل الوفيات الناتج عن الكوارث الطبيعية تخطى حاجز أكثر من مليوني شخص وخسائر تزيد قيمتها عن ٣ تريليونات دولار منذ عام ١٩٨٠، مع زيادة إجمالي الأضرار بأكثر من ٦٠٠٪ من ٢٣ مليار دولار سنويا في الثمانينيات إلى ١٥٠ مليار دولار سنويا في العقد الماضي.

وتتولى الأجهزة العليا للرقابة إجراء عمليات التدقيق فـــي حدود التفويضات القانونية الممنوحة لها، وبحسب هذه التفويضات يختلف توقيت الرقابة التي يمكن أن تكون مسبقة أو لاحقة والتي ستكون في كل الحالات مقيدة وتقتضي مزيدا من المرونة من الأجهزة على اعتبار ســـن إجراءات استثنائية من قبل الحكومة لإدارة الكوارث مختلف بين الدول.

ويشـــير البحث المنشور في عدد «المهنية» لشهر أكتوبر إلى أنه يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تقيم ملاءمة سياساتها الخاصة بالتدقيق عند حدوث الكوارث، ويمكن أن تقدم التوصيات لتحسينها، وحيثما لم تظهر سياســـات خفض مخاطر الكوارث إلى وقتنا الحاضر، للأجهـــزة لفت الانتباه لعدم وجود مثل هذه السياســـات، وعندما يتم ترســـيخ سياســـات خفض مخاطر الكوارث بشـــكل جيد، يمكن للأجهزة التدقيق على عمليات تنفيذها، وكذلك فيما إذا كانت تســـتخدم الأموال المخصصة للأغراض المعينة لها بكفاءة وفعالية تامة.

راشد عوض الهطلاني

رئيس مجلس الإدارة

العـدد (24) أكتوبر 2022 السنـة السادسة
Issue No. (24) October 2022 Sixth Year

AL-MEHANEYA

المِهنية

هيئة التحرير

رئيس مجلس الإدارة
Chairman of the Board
راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al-Rashidi
رئيس هيئة التحرير
The Editor - in - Cheif
فهد مطلق العازمي
Fahed Motlaq Al-Azmi

مدير التحرير
Editing Manager
طارق سليمان الكندري
Tareq Sulaiman Al-Kandari

هيئة التحرير
The Board of Editors
ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri
عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari
عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa
فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abd Al-Mohsen Al-Tobaikh
صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi
عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris
علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan

المحتويات

إسم البحث
دور الأجهزة العليا للرقابة
في التدقيق عند حدوث الكوارث
6

AL-MEHANEYA

دورية - متخصصة في نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والكليات الأكاديمية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

Periodical - A Specialized in the Publication of Research Faculty Members at the Universities and Academic Colleges, Published By Kuwait Accountants & Auditors Association.

المراسلات :
ترسل باسم رئيس هيئة تحرير مجلة «المهنية»
ص.ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085
دولة الكويت
برقياً: المراجعة دولة الكويت
فاكس: 00965 24836012
هاتف: 0096 24849799 - 24841662

Correspondence:
Should be addressed to: The Editor - in - Cheif of Al-Mehaneya, P.O. Box 22472 Safat - 13085 - State of Kuwait, Cable: Al-Murajaa - State of Kuwait
Fax: 00965 24836012
Tel.: 24841662 - 00965 24849799

الإعلانات :
يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ص.ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085 دولة الكويت
برقياً : المراجعة - الكويت
فاكس : 00965 24836012
هاتف: 00965 24849799 - 24841662

Advertisments:
Agreements in this regared should be made with the Management of Kuwait Accountants and Auditors Association.
P.O. Box 22472 , Safat 13085 - State of Kuwait,
Fax: 00965 24836012
Tel.: 24841662 - 00965 24849799

الإشتراكات :
دولة الكويت ودول مجلس التعاون:
- 2.5 دينار كويتي لأعضاء الجمعية.
- 5 دنانير كويتية للأفراد.
- 8 دنانير كويتية للمؤسسات.
الدول العربية:
- 10 دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد.
- 16 دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.
الدول الاجنبية:
- 80 دولار أمريكي للمؤسسات.
- قيمة الإشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس هيئة تحرير مجلة المهنية.

Subscribtions:
Kuwait & GCC Countries:
- 2.5 K.D for KAAA Members.
- 5 K.D for Individuals.
- 8 K.D for Companies.
Arab Countries:
- 10 K.D or the Equivalent in Local Currency for Individuals.
Non Arab
- 80 $ for Companies.
The Subscription fees Include Maile Charges, & Requests Should be Addressed to the Edotor - in - Cheif of Al-Mehaneya Magazine.

سعر النسخة :
- أعضاء الجمعية: 500 فلس
- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد أوما يعادله بالعملة المحلية مضافا إليه أجور البريد.
- بقية دول العالم 5 دولارات أمريكية مضافاً إليها أجور البريد.

Price of one copy:
- 500 Filse for KAAA Members
- Kuwait And GCC countries one K.D or the equivalent in local currency plus airmail charges.
- Other countries: $ 5 plus airmail charges.

المجلة غير ملتزمة بإعادة أي بحث تتلقاه للنشر والأبحاث، والدراسات المنشورة في المجلة تعرب عن رأي أصحابها ولا تعرب بالضرورة عن رأي الجمعية.

@kw_aaa
@kw_aaa
info@kwaaa.org
www.kwaaa.org
+965 24849799 - 24841662
+965 24836012
+965 51700060

مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al-Rashidi
رئيس مجلس الإدارة Chairman of the Board

ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri
نائب رئيس مجلس الإدارة Vice Chairman of the Board

عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari
أمين السر General Secretary

عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa
أمين الصندوق General Box

فهد مطلق العازمي
Fahed Motlaq Al-Azmi
عضو مجلس الإدارة Board Member

فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abd Al-Mohsen Al-Tobaikh
عضو مجلس الإدارة Board Member

صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi
عضو مجلس الإدارة Board Member

عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris
عضو مجلس الإدارة Board Member

علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan
عضو مجلس الإدارة Board Member

دور الأجهـــزة العلـيـا للـرقـابـة
فـي التدقـيـق عنـد حـدوث الكـوارث

نادية عبدالرحمن الحميميدي
عضو عامل في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

الفصل الأول:
منهجية البحث مقدمة البحث

شـــهد العالم على مدى قرون كوارث كثيرة، وازداد أثر هذه الكوارث على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياســـية والبيئية، مما استدعى المطالبة بالتقليل من تلك الآثار وبناء مجتمع مرن، ولذلك تم وضع سياســـات جديدة موجهة نحو الحد من مخاطـــر الكوارث تم تطويرها وتعميمهـــا بموجب قرارات الأمم المتحدة، على أن يتـــم تفعيلها من خلال البرلمانات والحكومات الوطنيـــة وتحقيق الأهداف لمواجهة الكوارث التي تعتمد على ضمان الحكم الرشيد وتعزيز المساءلة.

ويوجد دور حاســـم للأجهزة العليا للرقابة ضمن إطار الحكم الرشـــيد ومبدأ المســـاءلة، باعتبارها أجهزة

رئيسية للتدقيق ومراقبة الإنفاق العام، كما أن لها مكانة خاصة للمساهمة في بناء واستدامة آليات مساءلة أقوى وأكثر فعالية بين الحكومات ومواطنيها، حيث أثارت الكوارث الكبرى التي حدثت مؤخرا اهتمام الأجهزة العليا للرقابة على المستوى الدولي، كونها مهتمة باستخدام الأموال المرتبطة بالكوارث كما هو الحال في جميع الأموال العامة.

وفي إطار المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي)، تحول هذا الاهتمام إلى عمل بعد وقوع كارثة جنوب شرق آسيا عام ٢٠٠٤، حيث أنشأت المنظمة فريق عمل عام ٢٠٠٥ ثم فريق العمل المعني بالمساءلة والتدقيق على المساعدات المتعلقة بالكوارث عام ٢٠٠٧، وقام هذا الفريق بمعالجة القضايا المتعلقة بالكوارث بما في ذلك الحد من المخاطر والمساهمة في تعزيز الحكم الرشيد والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد من خلال تجربته الجماعية في مجال الكوارث، وتم اعداد معيار دولي لأجهزة الرقابة للحد من مخاطر الكوارث بهدف توجيه الأجهزة العليا للرقابة وتحسين التدقيق في هذا المجال، بالإضافة إلى اجراء التدقيق الدولي الموازي والمنسق بشأن الحد من مخاطر الكوارث عام ٢٠١٤، بمشاركة الأجهزة العليا للرقابة من أذربيجان وشيلي والهند وإندونيسيا وهولندا وباكستان والفلبين ورومانيا وأوكرانيا وتركيا، وهي البلدان التي واجهت مؤخرا العديد من الكوارث المدمرة من زلازل وتسونامي وفيضانات....

- مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث فيما تسببه الكوارث من مخاطر فقد بلغت الوفيات من الكوارث الطبيعية فقط أكثر من مليوني شخص وخسائر تزيد قيمتها عن ٣ تريليونات دولار منذ عام ١٩٨٠، مع زيادة إجمالي الأضرار بأكثر من ٦٠٠٪ من ٢٣ مليار دولار سنويا في الثمانينيات إلى ١٥٠ مليار دولار سنويا في العقد الماضي، مما يتطلب أهمية التخطيط لتخفيف الأثر الناتج عن الكوارث، وإذا تحركت البلدان بحسم فقد تستطيع إنقاذ الأرواح والممتلكات، ولكن كثيرا من البلدان النامية تفتقر إلى الأدوات والخبرات والسبل لذلك.

- أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على دور الأجهزة العليا للرقابة في التدقيق ومراقبة الإنفاق العام عند حدوث الكوارث، لما لها من مكانة في تعزيز المساءلة والشفافية في مجال الحد من مخاطر الكوارث.

- أهداف البحث: يهدف البحث إلى المساهمة في التعريف بمفهوم الكوارث وأنواعها ودور الأجهزة العليا للرقابة بالتدقيق عند حدوث الكوارث في ظل القوانين السارية وبيان الصعوبات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة عند ممارستها لمهام التدقيق في ظل الكوارث وعرض حالات تطبيقية لأجهزة عليا للرقابة عند ممارستها لمهام التدقيق في ظل الكوارث.

- منهج البحث: تم استخدام المنهج الوثائقي الذي يعتمد على جمع المعلومات والحقائق من خلال الرجوع إلى الدراسات والكتب والصحف وشبكة الانترنت والأدلة وبعض القرارات والقوانين والمقالات التي تخص محاور البحث.

الفصل الثاني: أدبيات البحث

المحور الأول: ماهية الكوارث وأنواعها

- ماهية الكوارث

للكارثة العديد من التعريفات، ويعود السبب في ذلك للاختلاف في المعايير المتبعة والهيكل المؤسسي وعملية التخطيط والتشريعات المرتبطة بذلك، ويفضل عند تعريف الكوارث أن يتم الاختيار بما

يتناســب مع أهداف الدولة وإمكانية التطبيق، وفيما يلي بعض هذه التعريفات:

- اضطراب خطر في الحيــاة العادية يمكن أن يكون مفاجئاً وغير متوقع وواسع التأثير.
- التأثيــر على الحياة الإنســانية مثل فقــدان الأرواح والمعاناة والتأثير السلبي على الصحة.
- حدث مفاجئ غالباً ما يكــون بفعل الطبيعة يهدد المصالــح القومية للبلد ويخــل بالتوازن الطبيعي للأمور كافة وتشــارك فــي مواجهتــه كافة أجهزة الدولة المختلفة.
- حدث مفاجئ ينجم عنه خســائر كبيــرة في الأرواح والممتلكات يتطلب مــوارد وامكانيات لمواجهته قد تفوق الموارد والامكانيات التي تتمتع بها الدولة ومن ثم تكون فــي حاجة إلى مســاعدة داخلية أو خارجية.
- حدث طبيعي أو من صنع الإنسان، مفاجئ أو متوقع يؤثر بشــكل كبير على مجرى الحياة الطبيعية مما يترتب على المجتمعات أن تتخذ إجراءات استثنائية لمجابهته بقدراتها الذاتية أو بمساعدة خارجية.
- اضطــراب في أداء المجتمــع أو التجمعات يتضمن خســائر كبيرة وآثار ســلبية علــى الأرواح والنواحي المادية والاقتصادية والبيئية تفوق قدرة المجتمع أو التجمع العمراني المتأثر على مواجهتها بِاستخدام موارده الذاتية.

وعرفت وكالة الاســتراتيجية الدوليــة للأمم المتحدة الكارثــة بأنها "اضطــراب خطير يصيب ســير عمل جماعــة أو مجتمع ما وينطــوي على خســائر وآثار إنســانية ومادية واقتصادية وبيئية واسعة الانتشار، والتي يتجاوز قدرة الجماعة أو المجتمع المتأثر على مواجهته باستخدام موارده الخاصة".

وتنطوي الكوارث على خصائص مختلفة تعتمد على عدد من العوامل، بيانها كالتالي:

- مدة الإنذار المسبق الموجه إلى الأشخاص المعرضين لخطر الكارثة.
- حجم الخســائر البشرية وفي المنشــآت التي تربك البنــاء الاجتماعي والمهــام الوظيفيــة الحيوية للمجتمع.
- النطــاق الجغرافي المعــرض للتصنيف كمنطقة كارثة.
- المخاطر الطبيعية التي لا تشكل خطورة على البشر مثل حدوث انزلاق أرضي في منطقة غير مأهولة لن يؤدي إلى التصنيف كمنطقة كارثة طبيعية.
- الفترة التي يوجد خلالها شعور بآثار الكارثة.
- ســرعة ضرب الكارثة لمنطقة بعينها مثلا قد تضرب الفيضانات بســرعة بينما تأخذ ثــورة البركان فترة أطول لكي تحدث تأثيرا.

وللكوارث عدد من التبعات، منها:

- إرباك نمــط الحياة الاعتيادية، وعــادة ما يكون هذا الإرباك خطيراً، ويمكن أن يقع بشــكل مفاجئ وغير متوقع مع انتشار على نطاق واسع.
- الآثار البشــرية، مثل الوفاة، والإصابــات، والمعاناة، والآثار السلبية على الصحة.

تعرض الأنظمــة الحكومية، والمبانــي، والاتصالات، والخدمات الضرورية للدمار أو الضرر.

- الاحتياجــات المجتمعيــة مثل المــأوى، والطعام، واللباس، والمساعدات الطبية، والرعاية الاجتماعية.

- أنواع الكوارث

يمكــن أن تكون الكــوارث من الأخطــار الطبيعية) الزلازل، التسونامي، الفيضانات، الانفجارات البركانية) أو مــن محصلة الأخطار التي هي من صنع الإنســان) أنشطة بشــرية(، مثل)البناء في الســهول التي قد

تكـــون عرضة للفيضـــان، البناء بمعاييـــر غير ملائمة في الأقاليم المعرضة للـــزلازل(، كما يمكن أن تكون بعض الأحـــداث الطبيعية كوارث نظـــراً لعدم اتخاذ الاحتياطات في الوقت المناســـب أو بســـبب أشكال أخرى لســـوء الإدارة، وبذلك يمكـــن تصنيف الكوارث إلى نوعين، هما:

- الكـــوارث الطبيعية: هي الكـــوارث التي لا يكون الإنســـان ســـبب في حدوثها مثل: الـــزلازل، البراكين، الفيضانـــات، الســـيول، العواصف، الأمطـــار الغزيرة، الانزلاقـــات الأرضية، الجفـــاف، التصحر، زحـــف الرمال وغيرها.

- الكوارث التي من صنع الإنسان: هي الكوارث التي يكون الإنسان سبب في حدوثها مثل: انهيار المباني، عمليات الشغب، الحرائق، الحوادث الكيماوية، حوادث الطرق الكبرى، الإرهـــاب، الحروب، تلوث البيئة، الأوبئة وغيرهـــا الكثير، كما يمكن القول بـــأن أنواع مختلفة من الأخطار قد تنتج مخاطر مختلفة بحســـب الاختلاف في التوجهات العامة والنظرة إلى تلك الأخطار، على ســـبيل المثال، قد تكون مخاطر السيطرة على بعض المخاطـــر مثل المجاعـــة أو الهجمـــات الإرهابية هي الشاغل الرئيسي، وبالنسبة للآخرين، قد تكون مخاطر سوء تنسيق الإدارة بالنسبة للزلازل والتسونامي هي ذات مرتبة أعلى من غيرها.

وهناك تصنيـــف للكوارث أكثر تفصيـــلا كما ورد في دليل موارد التـــراث العالمـــي (إدارة مخاطر الكوارث للتراث العالمي) الصادر عـــن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بيانه كالتالي:

-١ كوارث مناخية: العواصـــف (اِرتفاع معدل هطول الأمطار، رياح قوية، أعاصير، زوابع، حركة الأمواج)، حرائق ناجمة عن البرق أو فحم خامد أو فحم نشـــط، الجفاف، موجات الحر، ارتفاع حرارة سطح البحر، التغير المناخي.

٢ - الكوارث الهيدرولوجية: الفيضانات، التسونامي.

٣ - الكـــوارث الجيولوجيـــة / الجيومرفولوجيـــة: البراكين، الـــزلازل، حركة الكتل)في البـــر والبحر)، الاِهتراء)ضفـــاف الأنهار/ الخط الســـاحلي / الجروف الساحلية).

٤ - الكـــوارث البيولوجيـــة: الأوبئة (عند الإنســـان، الحيوان، والنبات والأمراض التي تنتقل بين الإنسان والحيوان(، تفشي الحشرات الضارة، تكاثر الطحالب، الاِنتشار السريع للأعشاب والنباتات الضارة، اِبيضاض المرجان.

٥ - الكـــوارث الفيزيائيـــة الفلكيـــة: الطقـــس الفضائي، سقوط النيازك.

٦ - الكـــوارث من صنع البشـــر: الحرائق المتعمدة، التلـــوث بأنواعـــه، ارتفـــاع الوفيات وتدميـــر النظام الإيكولوجي بسبب العنف أو النزاعات المسلحة التي يشنها البشر، الأمراض ســـريعة التأثير (حمى الإيبولا، وفيروس H5N1 ، ومرض الســـارس، والكوليـــرا، الإيدز .....)، نزوح الســـكان أو إعادة إســـكانهم على نطاق واسع، اختفاء الغطاء النباتي بوتيرة متسارعة، عنف وأنشـــطة غير قانونية مثل الاِتجار بالمخدرات، الحروب، المتفجرات النوويـــة وغيرها، اِشـــتعال الغاز، الأخطار الناجمة عن التعدين.

المحور الثاني: دور الأجهزة العليا للرقابة بالتدقيق عند حدوث الكوارث في ظل القوانين السارية

تتولى الأجهزة العليا للرقابة إجـــراء عمليات التدقيق في حـــدود التفويضـــات القانونيـــة الممنوحة لها، وبحسب هذه التفويضات يختلف توقيت الرقابة التي يمكن أن تكون مســـبقة أو لاحقة والتي ستكون في كل الحـــالات مقيدة وتقتضي مزيـــدا من المرونة من الأجهزة على اعتبار ســـن إجراءات اســـتثنائية من قبل

الحكومة لإدارة الكوارث مختلف بين الدول.

وتؤدي الأجهـزة المكلفة حسـب الإطـار القانوني المنظـم لهـا، بالرقابة المسـبقة علـى النفقات العموميـة دورا هاما في تيسـير الإجـراءات وخفض المخاطـر المحتملـة بالمشـتريات العموميـة مثلا والمتمثلة في تضـارب المصالح والاحتـكار وارتفاع الأسـعار وعدم ضمان حد أدنى من المنافسة والتأخير في إجراءات عقود النفقات.

وتسـاهم الرقابة المسبقة - بعد التنسيق مع مختلف الأطراف ذات العلاقـة - ولو بصفة غير مباشـرة في حماية المواطنين من الكوارث وذلك من خلال تركيز أعمال التدقيق على التدخـلات ذات المخاطر العالية والمرتبطة بصفقـات هامة وعاجلـة للكارثة ومدى مطابقتهـا للمواصفات الفنيـة، وبالرغم من أهمية الرقابة المسـبقة في الكوارث سواء بالنسبة للجهة الحكومية أو الأجهزة العليـا للرقابة التي تتيح أطرها القانونية ذلك، فـإن الرقابة اللاحقـة والتي تؤمنها العديد من الأجهزة سيكون لها دور في إحاطة الأطراف ذات العلاقة بالتجاوزات المسجلة في إدارة الكوارث.

ويمكـن للأجهـزة العليـا للرقابة أن تقيـم ملاءمة سياسـاتها الخاصـة بالتدقيق عند حـدوث الكوارث، ويمكن أن تقـدم التوصيات لتحسـينها، وحيثما لم تظهر سياسـات خفض مخاطر الكـوارث إلى وقتنا الحاضر، للأجهزة لفت الانتبـاه لعدم وجود مثل هذه السياسات، وعندما يتم ترسيخ سياسات خفض مخاطر الكوارث بشـكل جيد، يمكن للأجهـزة التدقيق على عمليات تنفيذهـا، وكذلك فيما إذا كانت تسـتخدم الأموال المخصصـة للأغراض المعينـة لها بكفاءة وفعالية تامة.

ففي بعض الحالات قد تجـد الأجهزة العليا للرقابة أن خفض مخاطر الكوارث ليس مسألة ذات أولوية عالية للحكومة والبرلمـان، وهنا قد تحتـاج الأجهزة العليا للرقابة العمل لرفع مسـتوى الوعـي بأهمية وجود سياسـة لخفض مخاطر الكوارث أو تحسـين سياسة موجودة حاليا، وهنا يظهر دور فرق التدقيق في تقديم حسـابات الخسـائر المحتملة التي قد يتـم تكبدها نتيجة للكارثة، ويمكن بيان دور الأجهزة العليا للرقابة بالتدقيق عند حدوث الكوارث وفقا للبنود التالية:

- التواصل الجيد للأجهزة العليا للرقابة مع أصحاب المصلحة

تعمـل التوصيات البنـاءة والهامـة لتقارير الأجهزة العليـا للرقابة على إبراز أهميـة التواصل الجيد بينها وبين برلماناتها وحكوماتها ووسائل الإعلام والجمهور بوجه عـام، حيث يعتمد نجـاح التدقيـق عند حدوث الكـوارث وخفض مخاطـر الكوارث على مشـاركة المجتمع بالكامل، ويعد وضـوح تقارير الجهاز الأعلى للرقابـة أمرا حيويا فـي هذا المجـال، لتضمن بذلك أقصى حد من التأثير، ويمكن أن تنشـر الأجهزة العليا للرقابة التوصيـات الواردة في تقاريرها في وسـائل الإعلام ولدى منظمات المجتمع المدني والأوسـاط الأكاديميـة وأن تجعل نفسـها متاحـة للنقاش مع أصحاب المصلحة.

ونظرا لأن هنـاك مخاطر متزايدة للاحتيال والفسـاد في حـالات ما بعد الكـوارث، وقد ينجـم ذلك نتيجة للكميات الكبيرة من المساعدات التي تصل بسرعة إلى المناطق المتضررة ليتم توزيعها بسرعة لضحايا الكوارث أو التي ترسل لأغراض مشاريع إعادة التأهيل وإعادة الإعمـار الكبيرة لإصلاح الأضـرار التي لحقت بالبنيـة التحتية من جـراء الكارثـة، ويمكن للأجهزة العليـا للرقابة أن تحث الحكومات للاسـتعداد لمثل هـذه المخاطر من خـلال اقتـراح إعداد اسـتراتيجية مكافحة الاحتيال والفساد.

ولإجراء ذلك، يمكن للأجهـــزة العليا للرقابة أن تعمل على تقييم مدى كفاية الضوابط الموجودة وتقديم التوصيات بإدخال تحســـينات عليها، وعنـــد الضرورة يمكن أن توصي الأجهزة العليا للرقابة بوضع ضوابط إضافية مصممـــة بالتحديد لمنع المخاطر والكشـــف عنها والاســـتجابة التي تم تحديدها بطريقة تتســـق مع إطـــار العمل القانوني والنظامي، وعلى ســـبيل المثـــال، ينبغـــي لتوفير الســـلع والخدمات بســـرعة كبيرة للســـكان المتضررين أن تكون الضوابط على المشتريات واضحة جيدا وأن تخضع للرقابة المسبقة، ومن ثم يمكن للأجهزة العليـــا للرقابة إجراء التدقيق علـــى تصميم هـــذه الضوابط وتنفيذهـــا وفعاليتها التشغيلية.

– التعاون الدولي بين الأجهزة العليا للرقابة

لا يقتصر تأثير العديد من الكـــوارث على دولة واحدة، فالواقع أن الكـــوارث قد تضرب عـــدة دول في نفس الوقت، مما يبرز أهمية التعـــاون الدولي بين الأجهزة العليا للرقابة في التدقيق على الكوارث، كما يمكن أن تتعاون الأجهزة العليا للرقابة لتنفيذ عمليات تدقيق شاملة وهامة تعمل على تعزيز الثقة في عملها، وأن تســـاهم في خلق الوعي العام وتحســـين الأنشطة والبرامج وتعزيز الاهتمام السياســـي في المســـاءلة واحترام المعايير المشـــتركة وتبـــادل المعرفة على الصعيديـــن المحلـــي والعالمـــي، ووفقـــا لمعايير الإنتوساي.

– توصيات الأجهزة العليا للرقابة إلى الحكومة والبرلمان بشأن خفض مخاطر الكوارث

في الحالات التي تكون فيها سياسات خفض مخاطر الكـــوارث هي جديدة على الحكومـــة أو عندما يكون هناك قلة في الوعي بالحاجة إلى اتخاذ تدابير بشـــأن ذلك، قد تعمـــل الأجهزة العليا للرقابـــة على صياغة أهداف الرقابة وتقديم التوصيات بهدف رفع مســـتوى اهتمام وفهم البرلمان بشـــأن هـــذه القضايا، وحيث يتطلب الاســـتعداد الأفضـــل للكـــوارث تعاونا دوليا، يمكن للأجهـــزة أن ترفع توصياتها إلـــى البرلمان بأن يسن القوانين أو يقرر اتفاقات دولية لتسهيل التعاون.

– تطوير التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة

يمكـــن تمويل عمليات التدقيق عنـــد حدوث الكوارث في بلد ما من قبل بلد آخر، في مثل هذه الحالات تصبح ضرورة قيام الأجهزة العليا للرقابة من البلدان المانحة والمتلقية بالتعاون للســـماح بإجراء عمليات الرقابة لتغطية جميع جوانب تمويل مخاطر الكوارث.

إن التعـــاون بيـــن الأجهزة العليـــا للرقابة مـــن بلدان مختلفة لا يقـــل أهمية أيضا عندما تتـــم الرقابة على المعاهدات الثنائية أو المتعددة الأطراف بشأن خفض مخاطر الكوارث وتعزيز التعاون بشـــأن الأخطار التي تتجاوز الحدود الوطنية مثل إقامة نظم للإنذار المبكر، يعد كل من التعاون والتنسيق المحلي والدولي مهما للغاية إذا ما أرادت الأجهزة العليا للرقابة المســـاهمة في تحســـين الأنشطة أو تعزيز المســـاءلة في مجال خفـــض مخاطر الكوارث، وقد يتـــراوح هذا التعاون من مجرد تبادل للمعلومات إلى توثيق التعاون كثيرا في شكل عمليات الرقابة المنسقة أو المشتركة، وإتاحة تبادل خبرات ونتائج الرقابة والمشاركة بها بين الأجهزة العليا للرقابة.

عندما يتم تمويل أنشطة خفض مخاطر الكوارث من الميزانية الوطنية، فإنها تخضع للرقابة من قبل الجهاز الأعلى للرقابة بالبلد المعني، وتراقب الأجهزة العليا للرقابة التابعـــة للحكومات المانحـــة على التمويل المقدم من الحكومات المانحة، وقد يتطلب التعاون

بيـــن الأجهـــزة التابعة للحكومـــات المختلفـــة إبرام اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف.

وفي كثير من الحالات، للأجهـــزة العليا للرقابة أهداف متشابهة وتطبق نفس معايير الرقابة، ويجعل هذا من الممكن أن تدرس الأجهزة العليـــا للرقابة الجدوى من الاعتماد على عمل المدققين الآخرين لتقليل إجمالي عبء الرقابة، وبدلا من ذلـــك، يمكن أن تنظر الأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ عمليات الرقابة المشتركة أو المتوازية التي تمكنهم من تجميع الموارد والمشاركة بـــالأدوات والتعلم مـــن بعضهم البعـــض وإمكانية التغلب على القضايـــا المتعلقة بملاءمة تفويضات الرقابة لكل من الأجهزة العليا للرقابة.

- تعزيز العلاقات بين الأجهزة العليا للرقابة وهيئات الرقابة المعنية الأخرى

قد يتولى العديد من الهيئات مســـؤولية الرقابة على جوانب مختلفة في إدارة الكوارث، وتتضمن أمثلة من هيئات الرقابة الأخرى المدققين الداخليين أو الخارجيين من القطـــاع العام أو الخـــاص لحكومـــة مركزية أو إقليمية أو محلية أو مدققين من وكالات محددة، وهنا ينبغي أن تكون الأجهزة العليـــا للرقابة واضحة حول من يراقب وما طبيعة العلاقة بينهم وبين المدققين، وينبغي تعزيز التعاون البناء على جميع المســـتويات بين الأجهزة العليا للرقابة والمدققين الآخرين.

ويرى الباحث ضرورة قيام الأجهزة العليا للرقابة بإجراء عمليات تدقيق لاستعداد الحكومات للكوارث، وضرورة بناء قدرات الأجهـــزة العليا للرقابة على وضع خططها واستجاباتها لحالات الكوارث.

المحور الثالث: اجراءات التدقيق في ظل الكوارث

تضمنت المعاييـــر الدوليـــة للأجهزة العليـــا للرقابة المالية والمحاسبة المعنية بالتدقيق على المساعدات المرتبطـــة بالكـــوارث التي جمعتهـــا مجموعة عمل المساءلة عن تدقيق المساعدات المرتبطة بالكوارث، والتي أجرت مسحين حول ذلك، وقامت بإجراء تدقيق متوازن ومنسق، والمتضمن الإجراءات التالية للتدقيق في ظل الكوارث:

أ - التحضير للتدقيق

بعد الكارثة تقـــوم الأجهزة العليـــا للرقابة بعمليات التدقيق، ويتوقف نطاق وأهداف كل تدقيق وأســـلوب تخطيطـــه وتنفيذه على التفويـــض الممنوح للجهاز الرقابي، وكذلك على الإطـــار التنظيمي للجهاز، إلى جانب مـــا إذا كان الجهاز يقـــوم بالتدقيق من منظور الجهة المانحـــة أم الجهة المتلقية للمســـاعدة، وقد أسفر المســـح الذي أجرته مجموعة عمل المسائلة عن تدقيق المســـاعدات المرتبطة بالكوارث عن اختلافات هامة بين الأســـاليب التي تتبعها أجهـــزة الرقابة في التدقيق بهذا الشـــأن، وقد عزت هـــذه الاختلافات إلى أوجه الاختلاف بين نمـــاذج التدقيق وأهم النماذج هي (نموذج المدقق العام، ونمـــوذج جهاز الرقابة ونموذج المجلس الجامعي)، ونوع التدقيـــق الذي كان يتحتم على أجهزة الرقابة إما إجراؤه أو التخويل بإجرائه، فعلى سبيل المثال، قد يطلب من بعض الأجهزة إجراء تدقيق مالي الـــذي يتيح لها التعبير عن «ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها وفقا لإطار إعداد التقارير المالية المعمول بـــه"، بينما قـــد يتطلب القانـــون المحلي مـــن الأجهزة إجراء التدقيق على المســـاعدات أو على مصروفات الكـــوارث، وذلك باســـتخدام برامج تدقيق تتناول عدة أهداف للتدقيق كالأهداف المالية، أو الأداء، أو المطابقة أو مزيج منها.

كما يساعد وضوح الأهداف المدقق على التركيز على عمل التدقيق، وييســـر متابعة ملاحظـــات وتوصيات

التدقيق، وقبل الشروع في التدقيق يتعين على الأجهزة الرقابية فهم عمليات إدارة المساعدات المرتبطة بالكوارث، والتركيز على كل مرحلة من مراحلها)أنشطة الطوارئ، وأنشطة إعادة التأهيل وإعادة الإعمار لما بعد الكارثة(، وعليها أيضا تقييم طبيعة المخاطر في كل مرحلة، والإلمام بأدوات الرقابة الداخلية المطبقة في كل منظمة مسؤولة عن إدارة المساعدات المرتبطة بالكوارث، وفحص مدى كفاءة عمل هذه الأدوات وكفايتها للتغلب على المخاطر أو تقليلها.

ب- التعاون بين المدققين في المساعدات المرتبطة بالكوارث

إن تدفق المعلومات والمراسلات الخاصة بالمساعدات المرتبطة بالكوارث من الجهات المانحة إلى متلقي المساعدة أمر معقد، وعندما دمر تسونامي مساحة واسعة من سواحل شرق آسيا عام ٢٠٠٤، حث ارتفاع عدد الوفيات العديد من الجهات المانحة إلى تقديم المساعدات، وكانت تمر في أغلب الأحوال من خلال المنظمات غير الحكومية، وقد أجرى جهاز الرقابة في هولندا مقارنة بين ٥٠ حساب من حسابات المنظمات غير الحكومية، وتوصل إلى استخدامهم أساليب تقرير مختلفة، ولم يتمكن المدققين تتبع المساعدات من المانحين إلى المتلقين النهائيين.

وقد يسعى مختلف المدققين)مدققي الحكومات والمنظمات الدولية والجهات المانحة (إلى تدقيق تدفقات المساعدات، وفي الغالب هناك نطاق للتعاون بين المدققين المشاركين في عمليات تدقيق مشتركة، فعلى سبيل المثال قد يسعى جهازين أو أكثر من أجهزة الرقابة إلى التعاون في تدقيق المساعدات المقدمة إلى السكان المتأثرين بالكارثة، أو الجهات المانحة، أو الحكومة المتلقية للمساعدة، وقد ترى أجهزة الرقابة في ذلك ميزة مشتركة لتنسيق عمليات تدقيق المساعدات، وتنطبق هذه الحالة على وجه التحديد عند وقوع كوارث جسيمة، ومع مشاركة العديد من الجهات المانحة في مساعدات ضخمة، ويمكن لأجهزة الرقابة بالحكومات المانحة الاستفادة من أجهزة الرقابة بالدول المتلقية للمساعدة في المجالات البيئية والقانونية والتشغيلية للتدقيق على المساعدات المرتبطة بالكوارث، كما يمكن لأجهزة الرقابة في الدول المتلقية للمساعدات الاستفادة من السياق الدولي للحصول على المساعدات المرتبطة بالكوارث، ويمكن أن يؤدي تبادل المعلومات ونقل المعرفة بين أجهزة الرقابة في إطار المساعدات المرتبطة بالكوارث لمزايا مشتركة لكل منها، ويمكن إيضاح أهداف التعاون في التدقيق فيما يلي:

- مشاركة المعلومات والخبرات.
- تدريب المدققين وايضاح المصطلحات.
- التغلب على مشاكل الوصول للمعلومات.
- الاعتماد على أعمال التدقيق التي قام بها مدقق آخر.
- تحسين الشفافية والمسائلة.
- تطوير ونشر الممارسات الجيدة.

ج- جمع المعلومات والبيانات

وتتمثل أهداف جمع المعلومات والبيانات لأعمال التدقيق فيما يلي:

- فهم استجابة الحكومة للكارثة.
- تحديد أوجه الضعف المحتملة في استجابة الحكومة.
- جمع مستندات حول الإطار القانوني والتشريعي، وكيفية التزام الجهات بهذه الأطر، وكل مذكرات التفاهم والاتفاقيات المبرمة بين الحكومة المتلقية

للمساعدات والجهات المانحة والجهات الوسيطة.

- توثيق تدفق المساعدات المرتبطة بالكوارث، وجمع المعلومات الأخرى ذات الصلة والتي يمكن استخدامها في اختيار الأسلوب الذي يجب اتباعه عند جمع معلومات وبيانات حول إدارة المساعدات المرتبطة بالكوارث.

ولجمع هذه البيانات يمكن للمدقق أن يقوم بما يلي:

- مشاهدة منطقة الكارثة والصور والفيديوهات لها، ومقارنتها بالمستندات وبلاغات الشهود لإثبات النتائج.
- مقابلة المستفيدين من المساعدات المرتبطة بالكوارث.
- تحديد أدوار ومسئوليات الموظفين بالجهة المسؤولة عن تقديم المساعدات المرتبطة بالكوارث.
- الحصول على المعلومات الرئيسية الخاصة بالمساعدات (الجهات المانحة، المستفيدين، جمع المساعدات وتخزينها، وحالة المساعدات، وتسجيلها ... الخ)
- تحديد الأنشطة التي قامت بها المنظمات المسئولة عن مناولة المساعدات المرتبطة بالكوارث.
- تحديد أنظمة واجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة.
- تدرج أجهزة الرقابة أهمية عمليات التدقيق الفني والمعاينات الآنية على أرض الواقع في عمليات
- تدقيق المساعدات المرتبطة بالكوارث، وترسل بعض هذه الأجهزة المدققين إلى موقع الكارثة في مرحلة مبكرة جدا لجمع المعلومات، ويمكن أن يساعد هذا الاتجاه المدققين على الحصول على فهم أولي للموقف، وعلى إمكانية الحصول على أدلة تشمل المقابلات الشخصية للمتأثرين بالكارثة، ويمكن جمع المعلومات عن طريق المصادر الحكومية الرسمية، ومواقع الانترنت الخاصة بالمنظمات الإنسانية الدولية مثل التقييم الآني للبيانات المقدمة من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية، وقد تتناول المعلومات والبيانات التي تم جمعها أثناء مرحلة الطوارئ ما يلي:

- إنقاذ واخلاء ضحايا الكارثة والاستجابة للاحتياجات الأساسية للضحايا وتقييم الأضرار والخسائر.
- اختيار وجمع وتخزين وتوزيع المساعدات وتقييم المساعدات العينية وعدها وتسجيلها.
- إجراءات الرقابة بما في ذلك الموافقات، وفصل المهام بين منظمات إدارة الكارثة المختلفة.
- الرقابة على السلع المستلمة، والموزعة بما في ذلك مطابقة سجلات مختلف المنظمات المشاركة.
- فعالية المعلومات والاتصالات والتنسيق بين المسئولين عن إدارة المساعدات المرتبطة بالكوارث، والأطراف الأخرى المعنية بجمع وتوزيع المساعدات (الجهات المانحة، المنظمات غير الحكومية ... الخ.)
- صحة البيانات التي تحتفظ بها منظمات إدارة الكارثة حول ضحايا الكارثة.
- بيانات وخسائر الضحايا، والرقابة التي تقوم بها الجهة المسئولة عن تنسيق إدارة الأزمة مع كافة الأطراف.

يجب توثيق البيانات الداعمة التي يتم الحصول عليها، وتتضمن النواحي الإيجابية والسلبية لإدارة الكارثة والمساعدات المرتبطة بها، وقد يستخدم المدققون أيضا البيانات والمعلومات كمستندات مبدئية لأغراض تخطيط التدقيق.

د- اختيار موضوعات التدقيق

غالبا ما يتحدد نطاق ومدى التدقيق لأجهزة الرقابة ضمن التشريعات القومية، وبالتفويض الممول لهذه الأجهزة، ومن ناحية أخرى، فإن تدقيق الأداء والمطابقة عادة ما ينطوي على اختيار موضوعات التدقيق، وتستطيع أجهزة الرقابة استخدام خطط استراتيجية لتوجيه هذه الأنواع من التدقيق تجاه المجالات التي يمكن أن يضيف التدقيق الخارجي والمستقل قيمة مضافة فيها، وعلى جهاز الرقابة اختيار موضوعات تدقيق الأداء والمطابقة دون أي ضغوط خارجية، ومع ذلك، يمكن أن تقرر أجهزة الرقابة موضوعات التدقيق التي تطلبها أو تقترحها الحكومة أو البرلمان.

ويجب أن يراعي اختيار الموضوعات مدى الحاجة إلى وضع أولويات للموارد والقدرات والموازنة والزمن، وينطوي ذلك على تخطيط وتحديد نطاق التدقيق للمساعدة في حسن التركيز على الموارد من حيث التعامل مع المخاطر الشاملة، وتوجيه المدققين في مراحل العمل الميداني ومراحل إعداد التقارير.

هـ- إجراءات اختيار موضوعات التدقيق

يعمل المدققون على الإلمام بسياسات وإجراءات وأنشطة المساعدات المرتبطة بالكوارث، وحتى يتمكن المدققون من البدء، فعليهم إعداد قائمة بكافة مجالات التدقيق المحتملة، ومن المحتمل أن تكون هذه القائمة طويلة، ويجب الاختيار منها بناء على صيغة الاختيار الموضوعة بما فيها تحليل المخاطر.

المرحلة الأولى:

فهم الجهة وعملياتها: يحتاج المدققون إلى فهم الجهة المشاركة، وعمليات إدارة المساعدات المرتبطة بالكوارث، ويمكن ذلك من خلال جمع معلومات حول الأطراف الأساسية، وتوثيق تدفق المساعدات، وتحديد أنظمة الرقابة الداخلية في تسجيل واختبار أدوار ومسئوليات الإدارة، كما يجب الرجوع إلى مستندات توثيق المساعدات السابقة.

المرحلة الثانية:

وضع صيغة الاختيار: حتى يتسنى للمدققين شرح عملية اختيار موضوعات التدقيق، واختيار موضوعات بحد ذاتها، فعليهم وضع صيغة واضحة ومسبقة لاختيار الموضوعات لكل مجال من مجالات المساعدات المرتبطة بالكارثة والتي تتضمن المدى الذي يساهم عنده التدقيق في تحسين إدارة وتقديم المساعدات، والإلمام بالمشاكل التي تحتاج حلول المعلومات أو المناظير الجديدة التي يمكن أن يقدمها التدقيق، ونتائج تحليل المخاطر.

المرحلة الثالثة:

تحليل المخاطر: تعتبر نتيجة تحليل المخاطر هي أحد أهم عوامل الاختيار، وقد يكون تحليل المساعدات المرتبطة بالكوارث معقداً، وقد لا تتوفر عنها بيانات شاملة، وفي سبيل إجراء تحليل المخاطر، قد يحتاج المدققون إلى الرجوع إلى مصادر خارجية، مثل الدراسات التي أجرتها المنظمات غير الحكومية، والمقابلات الشخصية مع المسئولين والممثلين الرسميين ذوي الصلة، ومواقع الجهات المانحة، والتقارير الإعلامية، وغيرها من المصادر الأخرى مثل الأوراق الأكاديمية، وفيما يلي العوامل التي قد توحي بمخاطر عالية في مجالات المساعدات المرتبطة بالكوارث:

- قيمة عالية

من ناحية الموازنة ومن الناحية المالية.

- المناطق المعروفة فعليا بانطوائها على مخاطر، وصدرت بذلك تقارير من منظمات المجتمع

المـخـاطــر	آلـيـة التعـامـل مـع المـخاطـر
- تأخر المساعدات - متلقي المساعدات غير المستحقين - المساعدات غير الموزعة (مالية / مادية) - الاحتيال والفساد ومخاطر البيانات المالية - ضعف الاقتصاد وعدم الكفاية وعدم الفعالية - الأضرار البيئية - المساعدات غير المسجلة والمساعدات المتضررة	- تحسين السياسات والإجراءات القائمة - تعديل القوانين الحالية أو سن قوانين جديدة - إجراء تقييم الاحتياجات - إبرام مذكرة تفاهم أو عقد

المدني، أو عن طريق وسائل الإعلام مثل)الكوارث التي لم يسبق تدقيقها - أول مرة وقع فيه هذا النوع من الكوارث(أو الكوارث العاجلة بوجه خاص) سريعة البدء).

- نقص المعلومات

(عدم ملائمة تدابير الاستعداد للكوارث).

المرحلة الرابعة: قيام الجهة المسؤولة عن إدارة الكارثة بتحديد وتقييم إجراءات تخفيف المخاطر: قد تكون الجهة المسئولة عن إدارة المساعدات المرتبطة بالكوارث قد اتخذت إجراءات فعلية لحل المخاطر التي تم تحديدها، ويمكن أن يقيم المدققون مدى ملاءمة الإجراء الذي اتخذته الجهة المسئولة وغيرها من أصحاب الأدوار الأساسية بما يكافئ المخاطر المحددة، ويمكن أن يتم ذلك بمراجعة النظم القانونية، والسياسات والأدوات الحكومية، واجراءات التشغيل القياسية، ومن خلال المقابلة الشخصية مع "أصحاب الأدوار الرئيسية" مثل الموظفين وكبار المسئولين في الجهة القائمة بالإدارة، علاوة على المسئولين في المجال المعني، وعلى المدققين إجراء اختبارات على بعض العينات للوقوف على مدى فعالية وموثوقية الأنظمة والإجراءات، وفيما يلي بعض الأمثلة على الإجراءات التي يتخذها مدير الكارثة للتعامل مع المخاطر المحددة في المساعدات المرتبطة بالكوارث:

المرحلة الخامسة: وضع أولويات الموضوعات: عندما يكون لدى المدققين معلومات جيدة عن الجهة، ويستخدمون صيغة اختيار فعالة، ويتبعون تحليل مخاطر شامل، فإنهم بهذا في وضع يسمح لهم باختيار الموضوعات المقترحة للتدقيق، ويحتاج المدققون في اختيارهم النهائي لمهارات وتدريب وخبرة مناسبة، وأنهم بحاجة إلى إصدار أحكام مهنية، ويمكن وضع أولويات مناسبة لموضوعات التدقيق المختارة بما يحقق كفاءة وفعالية استخدام الموارد والوقت، وآثار التدقيق المحتمل، ومدى الأهمية المالية والمخاطر على الإدارة ودرجة التعقيد والأهمية والتغطية وتعدد القطاعات، ويجب توثيق عملية الاختيار ومراجعتها وفقا للتسلسل الهرمي.

و- موضوعات التدقيق المقترحة على جهاز الرقابة

وفقا للتفويض الممنوح لجهاز الرقابة وعلاقته بالبرلمان والحكومة أو أصحاب المصالح الآخرين، يمكن اقتراح أو اختيار موضوعات التدقيق للجهاز، ومن الأهمية بمكان أن يدرك المدققون أسباب الموضوعات المقترحة وتوقعات أصحاب المصالح من

التدقيق، وعلى الجهاز إعادة صياغة مقترحات التدقيق بأهـداف التدقيق، وتحديـد المخاطـر المرتبطة بها، وتفسر مقترحات أصحاب المصالح في بعض الأحيان من ناحية مجـال الخطر فضلا عن مجـالات الاهتمام، وفيما يتعلق بمراحل التدقيق اللاحقة، يرجع المدققون إلى المراحل في مصفوفة التصميم لمسـاعدتهم في تحديد أهـداف التدقيق، والاستفسـارات القابلة للبحث وصيغة التدقيق ودليـل التدقيق ومصادر تلك الأدلة، وأساليب الحصول على دليل التدقيق والتأكد مـن موثوقيتها، والقيود التي قـد يواجها المدققون ونتائج التدقيق.

المحور الرابع: الصعوبات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة عند ممارستها لمهام التدقيق في ظل الكوارث

لقد واجهت بعض الأجهزة العليا للرقابة في السنوات الأخيرة اضطرابا شديدا في أعقاب وقوع الكوارث وفي أعقاب حالة الطـوارئ، قد لا يحتاج فقط الجهاز الأعلى للرقابة إلى اسـتعادة قدرته للعمل بسرعة وسهولة، ولكـن أيضا إلى تقديم المسـاعدة المناسـبة إلى حكومته في الاسـتجابة لحالات الطوارئ، ونظرا إلى التأثيرات المحتملة للكـوارث، فمن المهم أن يقوم الجهـاز الأعلى للرقابة بالتخطيط المسـبق وأن يضع الترتيبات التي سوف تسـاعده على التعافي والبدء بأعماله في أقرب فرصة عملية ممكنة، ولهذا السبب تعمـل الأجهزة العليـا للرقابة وبالتحديـد تلك التي تقطن المناطق المعرضة للكوارث، على وضع خطة اسـتمرارية أعمالها، ويمكن تقسيم الصعوبات التي تواجه الأجهـزة العليا للرقابة عند ممارسـتها لمهام التدقيق في ظل الكوارث كما يلي:

أولاً: الصعوبات المتعلقة بالجهاز الأعلى للرقابة:

صعوبات قانونية: اقتصار قانـون الجهاز على الرقابة الماليـة ورقابة الالتـزام وغياب الرقابـة على الأداء والرقابة علـى التنفيذ (في الميـدان)، وعدم تحديث التشريعات بما يتلاءم مع المعايير الرقابية الدولية.

عدم توفر بيئة ملائمة لعملية التدقيق.

عدم تدريـب المدققين على اسـتخدام نظم جديدة للحصول علـى البيانـات لتقييم التنبـؤ بالكوارث وتقييم المخاطر والتخطيط الحضري وغيرها، ومراقبة التقدم المحرز في تنفيذ الخطط الوطنية للكوارث.

- صعوبات لوجسـتية: قلة عدد المدققين المؤهلين علـى اجـراء التدقيق في ظـل الكـوارث، وعدم المامهـم بالتقنيـات الجديـدة مثـل) تكنولوجيا المعلومـات، ونظـم المعلومـات الجغرافيةGIS ، ونظام تحديد المواقع العالميGPS، والاستشـعار عن بعـد، الخ(، وعـدم توفر أجهزة الحاسـب الآلي المتطورة للتعامل عن بعد في ظل الكوارث.
- عدم وجود قاعدة بيانات متكاملة لمدققي الأجهزة الرقابيـة والنقص في المعلومـات المقدمة لهم لإجراء عملية التدقيق، ومن أسباب ذلك تلف وفقدان البيانات والوثائق.
- صعوبـة تحديد حجـم الأضرار الناتجة عـن الكارثة، وصعوبة تعقب الموارد المالية لأنشـطة الحد من الكوارث.
- عدم إمكانية الوصول بشـكل مرضي للمعلومات حول درجة اسـتعداد الحكومة والمجتمع لمواجهة الكوارث واستخدام الأموال المرتبطة بها.

ثانيا: الصعوبات المتعلقـة بالحكومة والجهات المشمولة بالرقابة:

- غياب الهويـة القانونية لبعض الجهـات المعنية

بالعمل في ظل الكوارث مثل الهيئة العليا للإغاثة.

- عدم وجود رؤيا شاملة وتشتت في المسؤوليات بين الجهات الحكومية.
- تنوع المساعدات المقدمة في ظل الكوارث وعدم خضوع بعضها لتدقيق الجهاز الأعلى للرقابة مثل (المساهمات الدولية، التبرعات، الاشتراكات ....).

التأخر في اصدار القوانين الخاصة بإدارة المخاطر.

الاستمرار في تطبيق الظروف الاستثنائية وعدم وضع منهجية مدروسة للعمل في ظل الكوارث.

ازدواجية تمويل المساعدات في حال تعدد الجهات المانحة للمساعدات لنفس ضحايا الكارثة.

المحور الخامس

عرض حالات تطبيقية لأجهزة عليا للرقابة عند ممارستها لمهام التدقيق في ظل الكوارث

تجربة الجهاز الأعلى للرقابة في جمهورية الأكوادور

ضرب زلزال بقوة ٧،٨ درجة ساحل الأكوادور في عام ٢٠١٦، وخلف الزلزال ٦٦٣ قتيلا و٦٢٧٤ جريحا ونزوح ٨٠ ألف شخص وأضرار هائلة في البنى التحتية صاحبه أكثر من ٢٣٠٠ هزة ارتدادية في الأشهر الذي تلته، وبلغت تكاليف التعويضات ما يقرب ٣,٣٤٤ مليون دولار أمريكي، مما شكل تحديا لقدرة العديد من المؤسسات العامة على معالجة هذه الكارثة بما في ذلك مكتب المراقبة العام لجمهورية الأكوادور (الجهاز الأعلى للرقابة).

وأعلنت حكومة الأكوادور حالة الطوارئ لهذه الكارثة، وأنشأت لجان لعمليات الإغاثة وطنية وإقليمية، وشكلت لجنة لإعادة البناء وإعادة تنشيط القدرة الإنتاجية، كما سنت الحكومة القانون الأساسي للتضامن والمسؤولية المشتركة للمواطنة لإعادة إعمار المناطق المتضررة الذي استدعى اشراك مختلف الكيانات العامة، وحدد القانون المساهمات المطلوبة من المواطنين والمتمثل بزيادة ضريبة القيمة المضافة لمدة عام واحد، واستقطاع مبلغ نسبته ٣،٣٪ لمدة ٨ أشهر من أجور العمالة، ودفع أقل من ١٪ من مصروفات المجموعة من حقوق الملكية التي تتجاوز قيمتها المليون دولار، ورسوم للضريبة العقارية القائمة بنسبة ٣،٣٪، ومساهمة بنسبة ٣٪ من الأرباح المحققة.

حيث أتاحت هذه الأموال إلى جانب المساعدات الدولية إلى إعادة بناء البنى التحتية العامة والخاصة، وعززت هذه الأموال إعادة تنشيط الإنتاج من خلال المساعدة في تنفيذ مجموعة واسعة من المبادرات، مما جعل من الممكن للجهاز الأعلى للرقابة البدء بعمليات تدقيق على الجهات المسؤولة عن إدارة المبادرات، وهدفت عمليات التدقيق إلى:

١- تقييم دقة وصحة وشرعية إجراءات الطوارئ والضوابط والموارد المنفذة.

٢- التحقق من الامتثال القانوني والتنظيمي.

٣- فحص عمليات التضامن للتأكد من أن الأموال قد تم تخصيصها وفقا للمناطق المتأثرة.

٤- تحديد ما إذا تم توزيع الموارد على الضحايا وفقا للإجراءات القانونية المعمول بها.

وأظهرت نتائج التدقيق التي وردت في ٦٠ تقرير على الرغم من الإجراءات الإيجابية التي ظهرت، إلا أن هناك نقاط ضعف تمثلت في استخدام الموارد لأغراض أخرى غير مرتبطة بالزلزال، وعيوب في تخزين وتسليم المواد الغذائية التي منع توزيعها في الوقت المناسب، ونقص الوثائق التي من شأنها أن تحدد المستفيدين النهائيين، وتم اهدار موارد في عمليات شراء غير ضرورية، واستلام البضائع خارج الشروط التعاقدية المترتبة على الغرامات والتخليص الجمركي وعمليات التسليم التي أثرت بشكل

سلبي على توزيع المساعدات الإنسانية الدولية على الضحايا، كما كان هناك نقص عام في توثيق رصد ومراقبة العمليات الإدارية والمالية، بما في ذلك مدفوعات النفقات من أموال قانون التضامن.

بالإضافة إلى ذلك، تم اكتشاف العديد من المخالفات، مثل العقود، التي لا تحتوي على بنود الزامية من الغرامات والضمانات، وعدم وجود خطط طوارئ لكوارث الهزات الأرضية، وعدم وجود بوليصات تأمين لحالات الطوارئ، ونقص الملاجئ المؤهلة والصالحة للاستخدام، وأسفرت نتائج تقرير الجهاز عن الإجراءات التصحيحية الموصى بها التالية:

- استحداث نظام لضمان توزيع الموارد المتبرع بها إلى الجهات المحددة.
- تعزيز إجراءات التنسيق والاشراف والرقابة لتخطيط وتنظيم وتنفيذ تدابير المساعدة في مجال الوقاية من الكوارث.
- الامتثال للوائح التبرعات والمعونات المرتبطة بالتخزين والتنظيم لضمان وصول الموارد والمحافظة عليها.
- إصدار إرشادات لإعفاء المساعدات الإغاثية من الرسوم الجمركية لكي يتم تخليصها جمركيا بأسرع وقت ممكن لتجنب فترات التخزين الطويلة وضمان توزيعها على الضحايا في الوقت المناسب.
- إجراء برامج تدريبية في إدارة الكوارث للعاملين في القطاع العام والخاص والمؤسسات التعليمية والمجتمع العام.

تجربة الجهاز الأعلى للرقابة في جمهورية سيراليون

ظهر مرض ايبولا في سيراليون في مايو ٢٠١٤ حيث أعلنت عن أول حالة مؤكدة للمرض في احدى القرى الصغيرة التي تبعد ٢٠٠ ميل عن العاصمة فريتاون، وفي بداية انتشار المرض ناشد رئيس سيراليون د. ايرنست كوروما وحكومته الشركاء المحليين والدوليين إلى تقديم المساعدات على اختلاف أشكالها من أجل القضاء على المرض.

وسارع مواطنو سيراليون في الداخل والخارج إلى الاستجابة لهذه المناشدة من خلال تقديم الدعم بالمال والمواد، وقدم رجال الأعمال المحليين والأجانب تبرعات مالية بالمليارات من العملة المحلية لصالح صندوق سلة ايبولا الذي تأسس لهذا الغرض، وقدم أفراد ومنظمات تبرعات عينية متضمنة تجهيزات طبية وأغذية وملابس ومواد أخرى لمرافق الحجر الصحي وللناجيين من هذا الفيروس، وكانت النساء والأطفال والفئات الضعيفة هم المستفيدين الأساسين من هذه التبرعات، وتم تسليم هذه المنح والتبرعات النقدية إلى الحكومة إما من خلال مكتب الرئيس أو وزارة الصحة، وهناك العديد من التبرعات وخصوصا الأغذية والملابس سلمت للمستفيدين مباشرة.

واهتمت دائرة تدقيق الحسابات في سيراليون (الجهاز الأعلى للرقابة) بما يجري بشأن الإبلاغ عن التبرعات ونشرها على نحو مستمر في وسائل الإعلام، حيث اشترت بعض المنظمات والأفراد مساحات من الصحف بالكامل أو جزءا منها وفترات إعلانية عبر الراديو والتلفاز للإعلان عن تبرعاتهم المالية السخية.

وبما أن من الصلاحيات الممنوحة للجهاز الأعلى للرقابة هي التدقيق على المال العام والمستمدة من السلطات الممنوحة له والمذكورة تفاصيلها في الجزء ١١٩ من دستور ١٩٩١ لدولة سيراليون، وهذا يعني أن جميع القائمين على الأموال العامة هم يخضعون إلى تدقيق الجهاز بدون عائق وفي أي وقت وحسب اختيار الجهاز. وهذا يعني أن الأموال الممنوحة للحكومة في مكافحة فيروس ايبولا هي أموال عامة

ومن ثم فهي تخضع إلى تدقيق الجهاز الأعلى للرقابة. ونظرا لأن كارثة تفشـــي فيروس ايبولا غير مســـبوقة لســـيراليون، وجد الجهاز نفسه وسط حالة لا يوجد لها تجارب ســـابقة ومنهجية تدقيق ذات الصلة، فلم يكن لـــدى الجهاز نقطة مرجعية لتكـــون بمثابة دليل لهذا النوع من التدقيـــق، ولكن من تجربة الجهاز في تدقيق إدارة الأموال الممنوحة للاحتفال الســـنوي الخمسين لاســـتقلال ســـيراليون في٢٠١١، حيث أنفقـــت مبالغ ضخمة دون إبداء أوجه صرفها، أفادت الجهاز بأن تدقيق هذه الأمـــوال يكون علـــى أفضل وجه على أســـاس الوقت الحقيقي.

فاشترك الجهاز في شهر أكتوبر ٢٠١٤ مع المؤسستين اللتين أنيطت لهما في ذلك الوقت مســـؤولية قيادة حملة مكافحة ايبولا وهما وزارة الصحة ومركز عمليات الطـــوارئ، حيث أفـــادت هاتين المؤسســـتين بإنفاق ما يتجـــاوز ٨٤ مليار ليـــون (ما يعـــادل ١٧ مليون دولار أمريكي) على حملة مكافحة المـــرض، إذ أخذت هذه الأموال من التبرعات والمنـــح ومن الإيرادات الضريبية التي خصصتهـــا الحكومـــة لهذه الحملـــة في ذلك الوقـــت، أُنفقت هذه الأمـــوال على شـــراء المعدات والمستلزمات الطبية والمواد الاستهلاكية ودفع مبالغ الحوافز ضد الخطر للعاملين في الرعاية الصحية.

واتضح من التدقيـــق الذي قام به الجهـــاز أن التراخي كان متفشـــيا في نظام الإدارة المالية في سيراليون وخصوصا القضايـــا ذات الصلة بالتوريدات، وتســـبب هـــذا التراخي في ضيـــاع المال العـــام والتقليل من جودة وســـرعة اســـتجابة الحكومة إلى مرض فيروس ايبولا، ونتج عن التدقيق استرداد أكثر من ثلاثة مليارات ليون (ما يقـــارب ٦٠٠ ألف دولار أمريكي)، وكلفت لجنة الحســـابات العامـــة في برلمـــان ســـيراليون (اللجنة مســـؤولة عن فحـــص التقارير من خـــلال مدقق عام) باسترداد مبالغ أخرى.

ومـــن خلال ردود أفعال العامة مـــن الجمهور بضمنها وسائل التواصل الاجتماعي والتيارات السائدة، اتضح أنهم ســـعداء بوقتية التقرير وعرضها المذهل، حيث أن التدخل في الوقت الحقيقي جعل الاستجابة لهذه المشكلة أكثر كفاءة، كما إنا قد ساهمت في التقليل من عدد الحالات الجديدة للمصابين بالمرض لتتناقص من أضعاف العشرات إلى حالات تعد على أصابع اليد الواحدة في نهاية شهر أبريل ٢٠١٥.

ومن الجدير بالذكـــر أن منح الأموال يتم عبر قنوات من خـــلال وكالات تنفيذيـــة مثل وكالات الأمـــم المتحدة ومنظمات دوليـــة غيـــر حكومية لم يتـــم تغطيتها خلال تلك المرحلة من التدقيق. تمت المصادقة على الأموال من خلال برلمان ســـيراليون وتم تدقيقها في النهاية في الجهاز.

تجربة الجهاز الأعلى للرقابة في جمهورية بيرو

أدى الارتفاع المفاجئ وغيـــر الطبيعي لدرجات حرارة مياه المحيط الهـــادي قبالة جمهوريـــة بيرو في عام ٢٠١٧ إلى هطول أمطار تعد الأشد منذ عقود مع حدوث انهيارات أرضية وفيضانات جارفة وانغلاق طرق سريعة وتدمير محاصيل لما يســـمى ظاهرة النينيو، وخلفت هـــذه الظاهرة آلاف الأشـــخاص بلا مـــأوى والكثير من القتلى حيث ســـقطت في موســـم الأمطار في بيرو عشرة أضعاف الأمطار المعتادة، وأعلنت حالة الطوارئ للتعجيل بالموارد للمناطق المتضررة ومعظمها في الشمال.

وقدم الجهاز الأعلى للرقابـــة المالية في بيرو نموذجاً جديداً ومتناغمـــاً للرقابة المتزامنة والـــذي يوفر إنذاراً

سـريعا للهيئات الحكوميـة حول الحالات السـلبية والتي قـد تؤثر في تداخل الأعمـال العامة، ويدار هذا النمـوذج من قبل فـرق تدقيق متخصصـة ومتعددة المجالات ترافق المؤسسـات الحكومية باسـتخدام علامات الرقابة البارزة إذ يتصف النموذج بأنه تفاعلي ووقائي ومباشـر ويعزز قدرة المؤسسـات في اتخاذ الإجـراءات التصحيحية، إن إنـذارات الرقابة هذه مبنية على دراسـات فنية ومتخصصة حيـث وفي معظم الحالات يتم إعداد هذه الإشـارات باستخدام محطات فضائيـة تتضمن اجـراءات متطـورة وأدوات مقارنة ودراسات طوبوغرافية ونظام تحديد المواقع العالمي (GPS) ونظام التصوير من خلال الطائرات الصغيرة.

وتمـت تجربة النمـوذج الجديد خلال عمليـات إعادة الإعمار والتـي قامت بهـا حكومة بيرو فـي نحو ١٣ إقليم من الأقاليم المتأثرة بكارثة النينيو، وفي نهاية المشروع في شـهر فبراير ٢٠١٨ تمكن المدققون من التعـرف على ٢٧٩ حقيقة رئيسـية تهـدد الخدمات والإجراءات الوقائية في سـبعة أقاليـم متأثرة، وتم توفيـر تقارير التدقيق عبر الموقـع الالكتروني للجهاز إلى جانب بعـض الملخصات التنفيذيـة التي تمت صياغتها بلغة مفهومة للعموم حيث أن مشاركتهم تعتبـر هامة لتحقيـق الرقابة الاجتماعية ومسـاءلة الجهات المعنية.

تجربة الجهاز الأعلى للرقابة في جمهورية الفلبين

ضرب جمهورية الفليبين فـي عام ٢٠١٣ إعصار يولاندا (والمعروف ايضاً بإسـم هايان)، وغيرت هذه المأساة الطريقة التي تنظـر بها مفوضية التدقيـق (الجهاز الأعلى للرقابة) إلى تدقيق الكوارث حيث دمر الاعصار كل شـيء، وكان هنـاك خـط طويل مـن الضحايا ينتظرون المساعدة.

وكان المدققون يراقبون توزيع المساعدات ليضمنوا وصول المساعدة الطارئة إلى الضحايا، وكان عليهم أن يختاروا بين المسـاءلة والتسـريع، وأراد موظفوا الحكومة أن يعملوا بسـرعة ولكن لا يمكنهم صرف كمية هائلة من السـلع دون اتباع الإجـراءات، لذا تم تسـهيل قواعد المسـاءلة تحت حالة الطوارىء في المناطـق المتضـرره وشراءالمسـتلزمات الطارئـة بسـرعة، وتقرر أيضا أن يتم تدقيـق كل عملية مالية تتعلق بالكارثة بشـكل فوري، وحشـد الجهـاز لهذا الغـرض فرق تعمـل على مـدى ٢٤ سـاعة، ذهبت الفرق إلـى المخازن الواقعـة خـارج المناطق التي تضـررت بالاعصار الواقعـة في جزيرة سـيبو لتوثيق الجـرد والتوزيع، لـم يكن قد تم اسـتعادة الكهرباء في هذه المخازن واسـتخدم المدققون حاسـباتهم المحمولـة وهواتفهم الذكية لاضـاءة المخزن، لم ينتظـر المدققون اسـتعادة الكهربـاء لأنهم كانوا قادرين على اتخاذ قرار التدقيـق في الوقت والمكان المناسـبين، لاحظ المدققون أخطاء صغيرة، قضايا تتعلق بسـوء التخطيط أو سـوء الإدارة، حيث فسـد بعض الغذاء، وكان هناك قناني ماء لم يتم توزيعها، كما لم تكن هناك حاجة لاستخدام كل أكياس النوم التي طلبت، ولكن لم تكن هنـاك أيه قضايا تتعلق بمشتريات خاطئة.

أن وجود المدققين وتنسـيقهم مع الوكالات الأخرى الناشطة في منطقة الكارثة قد سهل جهود الإغاثة، واسـتفاد الجهاز الأعلـى للرقابة فـي الفليبين من مشـاركته في فريق عمـل منظمة الإنتوسـاي حول المساءلة المتعلقة بمسـاعدات الكوارث، حيث تم تطبيـق التقنيات التي تم تعلمهـا في فريق العمل في أعقـاب كارثة يولاندا، وبرهن اسـتخدام الترقيم الجغرافي من خلال استخدام النظام العالمي لتحديد المواقع فائدته في تدقيق اعادة اعمار المساكن.

وعندما وقعت الكارثة كان الجهاز الرقابي مستعد بشكل أو بآخر لتحديد المنطقة التي سيتم رصدها، من خلال التعاون مع أصحاب المبادرات مثل مركز الشفافية للمساءلة الخارجية (فاث)، وهو موقع إلكتروني يمكن للأشخاص من خلاله أن يفحصوا منح المساعدات المقدمة من مختلف الدول لضحايا إعصار يولاندا، ويمكن للعامة الدخول إليه ويصادق الجهاز الرقابي على صحته، ليطمئن المانحين أن أموالهم تمت مراقبتها وهذه هي المرة الاولى التي يقوم الجهاز بذلك.

وطور الجهاز الأعلى للرقابة طريقة مبتكرة ليشارك المواطنين في أعمال التدقيق، ويعد التدقيق بمشاركة المواطنين هي خليط من آليات رسمية وغير رسمية للمساءلة، نظرا لأن الجهاز الرقابي هدفه حماية الأموال العامة والمواطن هو أيضا صاحب مصلحة يشترك المواطنون في كل عملية التدقيق من التخطيط إلى التنفيذ إلى كتابة التقرير ويتم تدريبهم قبل ذلك في بناء القدرات ليفهموا العملية، بعد اختيار المواطنين الذين سيشاركون في التدقيق يوقعون عقدا ماذا يتوقع منهم أن يقوموا به وما يمكن أن يتوقعوا من الجهاز الرقابي، ولا يسمح للمواطنين المشاركين أن يكشفوا النتائج لغاية الانتهاء وعليهم أن يختاروا قائدا يكون مسؤولا عن مشاركة الفريق، والكثيرون من الاشخاص المهتمين بالمشاركة يجدونها تجربة مثيرة، ومن أمثلة التدقيق بمشاركة المواطنين تدقيق الاستراحات التي بنيت لضحايا اعصار يولاندا في تكلوبان.

ويرى الباحث أهمية الاستفادة من تجارب الأجهزة العليا للرقابة في التدقيق قبل وأثناء وبعد حدوث الكوارث، والاستفادة من تجربة جهاز الرقابة الفلبيني بشكل خاص الذي أشرك المواطنين في عمليات التدقيق.

النتائج والتوصيات

النتائج

ليس بالإمكان منع الكوارث على اختلاف أنواعها، ولكن يمكن التقليل من بعض الآثار المحتملة، وذلك بالنظر إلى الأحداث السابقة والممارسات التي تمت بشأنها، والتعلم من تجارب الآخرين يساعد المدققين على اقتراح تحسينات متعلقة بالإشراف وإعداد آليات جديدة لمعالجة نقاط الضعف والمخالفات لتنعكس إيجابيا على حياة المواطنين.

ويمكن أن يتعرض أي جزء من العالم لكارثة في أي وقت من الأوقات وقد تحدث هذه الكوارث نتيجة لأسباب طبيعية أو لأسباب من صنع الانسان أو بسبب مزيج من الحالتين، كما وأنها قد تحدث فجأة أو تتطور تدريجيا، وأيا كان السبب فأن للكارثة آثار إنسانية واقتصادية يمكن أن تكون جسيمة.

وتساهم الأجهزة العليا للرقابة في إبقاء الحكومات وغيرها من الأطراف التي تدير المساعدات المتعلقة بالكوارث مسؤولة أمام البرلمانات والمواطنين وأصحاب المصلحة عن استخدام الموارد العامة، ومع كل كارثة يتأكد أن للأجهزة دور في الجهود المبذولة لاستعادة النظام العام، ومرونة الأجهزة في الاستجابة لتوقعات أصحاب المصلحة.

وتهدف الأجهزة العليا للرقابة من تقديم تقاريرها إلى البرلمان لمساعدته للطلب من الحكومة بذل العناية اللازمة لاتخاذ إجراءات وسياسات خفض الكوارث وذلك من خلال دعمها عند المصادقة على الميزانية، ومن المفيد أن يقوم المدققون بدعم المطالبة من خلال تحديد تكلفة الخسائر الناجمة عن الكوارث المحتملة ليتم اعتمادها من الجهات المختصة.

إن اعتماد النهج الاستباقي سواء من طرف الحكومات على مستوى الإجراءات والسياسات للتحكم في

شـــدة الكوارث أو من طرف الأجهزة الرقابية من خلال إرساء التدقيق عن بعد وبرمجة مهمات الرقابة لخفض مخاطر الكوارث والتي تشـــمل العديد من القطاعات على غـــرار الصحة والتجهيز والإســـكان يســـاهم في حوكمة إدارة الكوارث المحتملة.

لا تزال الكثير من الدول تعاني من ضعف الدراســـات والبحوث العلمية الخاصة بالتنبـــؤ بالكوارث وإدارتها والحد منهـــا، إلا أنه مع زيادة الكـــوارث أدركت العديد من الجهات المعنية بتلك الدول خطورة هذا التحدي، وبادرت بوضع الترتيبات اللازمة للاهتمام بـعلم إدارة الأزمـــات والكوارث والتنبؤ بها قبـــل وقوعها، من أجل التخفيف من آثارها وتداعياتها.

التوصيـــات

- ضـــرورة أخذ الأجهـــزة العليـــا للرقابـــة بالاعتبار عند اعداد مخططاتها الاستراتيجية للمسائل المتعلقة بكيفية الاســـتجابة للتدقيق في ظل الكوارث على المستوى اللوجستي باســـتخدام التقنيات الحديثة لتنفيـــذ عمليـــات المراقبة عن بعـــد وتنمية قدرات المدققين في هذا المجال.
- العمل على إعداد أدلة تساعد الأجهزة العليا للرقابة فـــي ممارســـة مهامها في ظـــل الكوارث، ونشـــر الإصدارات التي تصدر عن المنظمات الرقابية الدولية وترجمتها لتستفيد منها الأجهزة العليا للرقابة.
- ضرورة تدريب مدققي الأجهـــزة العليا للرقابة على خطط واستراتيجيات التصدي للكوارث التي تتطلب المرونة والدقة والسرعة في الانجاز، وامكانية تطوير
- العمـــل الرقابـــي من خـــلال تنفيذ مهمـــات رقابية مشـــتركة بيـــن الأجهـــزة، وكذلك الوقـــوف على الصعوبات والمشاكل التي تواجه الأجهزة في هذا النوع من التدقيق.
- الاســـتفادة من تقارير التدقيـــق المعدة من الأجهزة العليـــا للرقابة عن الكـــوارث من قبـــل البرلمانات والحكومـــات ومختلـــف الأطـــراف ذات العلاقة في اتخاذ الإجـــراءات التأديبية والجزائية ضد المخالفين، والقيام بالإجراءات التصحيحيـــة ومراجعة الخطط والقوانين والسياســـات المعتمدة وإعـــادة ترتيب الأولويات بشأن خطط الاستعداد للكوارث.
- ضرورة الاهتمـــام ببناء قواعد بيانـــات الكوارث، مع العمـــل على تطوير وســـائل إنذار مبكر وشـــبكات الإنقـــاذ وتطوير مهـــارات العامليـــن والمتطوعين وكافة الســـكان علـــى كيفية التصـــرف في حال وقوع الكوارث وتصميم وتطبيق سياســـات وخطط وتشريعات محدثة حول كيفية إدارة مخاطر الكوارث، والعمل على نشـــر الوعي في المجتمع على تنفيذ خطط الطوارئ.

قائمة المراجع

١ - الاستفادة القصوى من المعايير وتبادل المعرفة في تدقيق جهود التعافي من الكوارث، بيتي كاريون رويز، المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية، منظمة الإنتوساي، عدد صيف ٢٠١٨.

٢ - تدقيق التبرعات المالية المخصصة لمكافحة مرض ايبولا هو عامل أساسي في حملة القضاء على الفيروس، لارا تايلور بيرس، المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية، منظمة الإنتوساي، عدد يوليو ٢٠١٥.

٣ - جائحة كوفيد - ١٩: أي دور للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، لجنة المعايير المهنية، المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ٢٠٢٠.

٤ - الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة في بيرو يطبق نموذج جديد للرقابة، المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية، منظمة الإنتوساي، عدد ربيع ٢٠١٨.

٥ - دليل موارد التراث العالمي (إدارة مخاطر الكوارث للتراث العالمي)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونسكو، يونيو ٢٠١٦، الملحق الأول.

٦ - دور الأجهزة العليا للرقابة في التدقيق في ظل الكوارث، عبدالعزيز المطيري، ١٥-٢٠١٩/١٢/١٩، الديوان العام للمحاسبة، المملكة العربية السعودية، وأوراق عمل المشاركين.

٧ - دور الأجهزة العليا للرقابة في الحد من مخاطر الكوارث، ترجمة حسين بلفوضيل، مجلة الرقابة المالية، منظمة الأرابوساي، العدد ٧٢، يونيو ٢٠١٨.

٨ - ظاهرة النينيو في بيرو تؤدي إلى هطول أمطار غزيرة وتفاقم الفيضانات، اليوم السابع، بقلم Reuters 2017/3/18 https://www.youm7 .com/story

٩ - فن التدقيق ثمانية مدققين حكوميين استثنائيين على المسرح، رويل يانسن، محكمة التدقيق الهولندية، ترجمة غيداء القاضي.

١٠ - مواجهة الكوارث بتطوير الدراسات والبحوث، صالح التويجري، صحيفة الرياض، http://www. 2020/9/3 .1840148/alriyadh.com

١١ - مشروع دعم بناء القدرات الوطنية للتقليل من أثر الخطر الزلزالي لمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، الأردن، ٢٠٠٩.

تدريب مدققي الأجهزة العليا للرقابة على خطط واستراتيجيات التصدي للكوارث

فهد مطلق العازمي
رئيس التحرير

يخلص بحث « دور الأجهزة الرقابية العليا في التدقيق عند حدوث الكوارث» إلى أهمية تلك الأجهزة في الحد من الكوارث الطبيعية ومتابعتها والعمل على تطوير آليات من شـــأنها مراقبة تلك الأجهزة على المدى البعيد.

ومع ظهور العديد من الكوارث الطبيعية في السنوات الأخيرة ، بات الحديث عن الحلول والآليات التي من شأنها الحد من تلك الكوارث أمر بالغ الأهمية ، فالبحث المقدم يشير إلى أهمية التوصيات البناءة والهامة لتقارير الأجهزة العليا للرقابة على إبراز أهمية التواصل الجيد بينها وبين برلماناتها وحكوماتها ووســائل الإعلام والجمهور بوجه عام، حيث يعتمد نجاح التدقيق عند حــدوث الكوارث وخفض مخاطر الكوارث على مشاركة المجتمع بالكامل.

كما أن التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة من بلدان مختلفة لا يقل أهمية أيضا عندما تتم الرقابة على المعاهدات الثنائية أو المتعددة الأطراف بشــأن خفض مخاطر الكوارث وتعزيز التعاون بشــأن الأخطار التي تتجاوز الحدود الوطنية مثل إقامة نظم للإنذار المبكر.

ولا شــك أن التوصيات الصادرة عن البحث لها أهمية كبيرة ، حيــث تتضمن : ضرورة أخذ الأجهزة العليا للرقابة بالاعتبار عند اعداد مخططاتها الاســتراتيجية للمســائل المتعلقة بكيفية الاستجابة للتدقيق في ظل الكوارث على المستوى اللوجستي باستخدام التقنيات الحديثة لتنفيذ عمليات المراقبة عن بعد وتنمية قدرات المدققين في هــذا المجال ، العمل على إعداد أدلة تســاعد الأجهزة العليا للرقابة في ممارســة مهامها في ظل الكوارث، ونشــر الإصدارات التي تصدر عن المنظمات الرقابية الدولية وترجمتها لتستفيد منها الأجهزة العليا للرقابة ، ضرورة تدريب مدققي الأجهزة العليا للرقابة على خطط واســتراتيجيات التصدي للكوارث التي تتطلب المرونة والدقة والســرعة في الانجاز، وامكانية تطوير العمل الرقابي من خلال تنفيذ مهمات رقابية مشــتركة بين الأجهزة، وكذلك الوقوف على الصعوبات والمشــاكل التي تواجه الأجهزة في هذا النوع من التدقيق ، الاســتفادة من تقارير التدقيق المعدة من الأجهــزة العليا للرقابة عن الكوارث من قبل البرلمانات والحكومات ومختلف الأطراف ذات العلاقة في اتخاذ الإجراءات التأديبية والجزائية ضد المخالفين، والقيــام بالإجراءات التصحيحية ومراجعة الخطط والقوانين والسياســات المعتمدة وإعادة ترتيب الأولويات بشأن خطط الاســتعداد للكوارث ، ضرورة الاهتمام ببناء قواعد بيانات الكوارث، مع العمل على تطوير وسائل إنذار مبكر وشبكات الإنقاذ وتطوير مهارات العاملين والمتطوعين وكافة السكان على كيفية التصرف في حال وقوع الكوارث وتصميم وتطبيق سياســات وخطط وتشــريعات محدثة حول كيفية إدارة مخاطر الكوارث، والعمل على نشــر الوعي في المجتمع على تنفيذ خطط الطوارئ.

دورية - متخصصة في نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات
والكليات الأكاديمية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

المُراجعون المحاسبون

معاً نحو الريادة

2022